في باب ظن وارى والانباء على منع انابة الثاني في باب كسى وسكتا عن الاول منهما فيفهم
انه لا خلاف فيه قوله وهو مقتضى كلام الناظم التسهيل ظاهر كلامه ان المراد هنا
هنا وليس كذلك لانه ثاني مفعولي ظن وقد ذكر حكمه قوله احترز من منع الخ هذا
لا يرد على المص لانه شرط للجواز عدم اللبس وقوله مطلقا اي من غير قيد ومن
غير شرط قوله فيما اذا كان نكرة تمييزا او معرفة فتمييز الاول نحو ظننت ابيض منك
ابيض منى من زيد والثاني نحو صديقي زيدا قوله ويعود الضمير على متاخر الخ
سم يمكن ان يجاب عنه بمنع تاخيره نية مطلقا لانه من حيث كونه المفعول
الاول نيته التقديم على ان هذا لا ينتج المنع مطلقا لجواز اقامة الثاني مع ايجاب
ذكره في موضعه لا نتيجة الحذف قال بعضهم وما ذكره في الاول معارض بان النائب
عن الفاعل تشبيه بالفاعل لكونه مسندا اليه فمرتبته التقديم كما في التوضيح
وقوله في الثاني مع ايجاب ذلك الثاني في موضعه ممنوع اذ لم يقل به احد
بل الاصل عكسه نيابته عن الفاعل تقدمه قوله والاولى نسبة الواحدة
قرينة بالاتاء لبس قوله مفعولا صح اي لصحة اطلاق المفعولية عليه حقيقة
لكون الاعلام وقع عليه ولان اصله الفاعلية فهو احق مما كان ملتبسا به وفي
بعض النسخ صريح وكتب عليها البهوتي اي بعد مباشرة العامل له من غير تاويل
ولا تشبيه كما يوخذ من المقابلة قوله لا غيرهما اي في نصبهما بمفعول على باطلاق
المفعولية عليهما مجاز وهذا الدليل يقتضي منع الثالث ايضا وجرى في بابه على قال
بعض المتاخرين قلت في جري بانه في باب ظن نظر لعدم وجود المفعول الصريح
فيجوز نيابة غيره قوله ونبئت عبد الله بالجو اصبحت الخ التاء نايب فاعل وهي
المفعول وعبد الله على قبيلة المفعول الثاني وجملة اصبحت المفعول الثالث
والجو اليمامة والموالي العبيد وجميع النبي خالصه والمراد رؤسا القبيلة واعيا
نها والمعنى اخبرت ان هذه القبيلة المخصوصة الكائنة باليمامة اصبح روساوها
لياما وعبيدها كراما قوله المجرد ظاهره ان غيرها الجملة ضعفا على عدم الحاجة

وليس

وليس كذلك لثبوت الخلاف بين الفعل والكسائي قوله ولا يستلزمه اخبار الخ عطف
سبب على مسبب قوله وما سوى ذلك النائب اي سواء كان المفعول او غيره مما
علقا بالرافع اي مما تعلق به في العمل والمراد رافع نايب الفاعل لا الرافع مطلقا فلا يرد
الفاعل لانه من تعلقات مرافعه لا رافع نايب الفاعل قوله النصب له محققا النصب
مبتدا وله خبره والجملة خبر المبتدا وهو ما ومحققا حال من الضمير في الجار والمجرور
الواقع خبرا والمختار ان النصب برافع النايب وحينئذ فيكون مفعولا او قيل برافع
الفاعل المحذوف فيكون مستثنيا وقيل بفعل مقدر تقديره في نحو اعطي زيد
درهما قبل او اخذ وقيل على انه خبر كان بسم فاعله كان زيد قائما قوله اما
لفظا ان لم يجاوز مجرور الخ كان الاولى ان يقول اما لفظا ان كان مما يظهر اعرابه او
محلا ان لم يكن كذلك ليدخل المبني فانه خارج من كلامه قوله ورفع مفعول
به الخ مقتضاه ان المنصوب فاعل والمرفوع مفعول وفيه نقض للقواعد ومن
ثم جعل الشاطبي المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا عنه وان كان المعنى على
خلافه ويوجد جعل الدماميني له من قبيل القلب وفيه ثلاثة اقوال نقل [illegible] منها
وبعض العرب يرفع الجزءين كقوله ان من صاد عقعقا لمشوم كيف من صاد عقعقان
وبوم وبعضهم ينصبهما معا قوله مثل الفاقة هذا اجوز الخ مثل خبر مبتدا
محذوف وهذا اجوز جملة حالية ما تقدم خبر بعد خبر وسواتهم فاعل بلغت
منصوب وهي مفعوله مرفوع قوله تعين رفع عشرين على النيابة اي لعدم
ما يصلح للنيابة سواه وهذا مبني على مذهب الجمهور اما على راي الكوفيين
والاخفش فيجوز نصبه واقامة الجار والمجرور قوله جاز رفع العشرين على النيابة
والرابط المبتدا بالخبر حينئذ الضمير المجرور وقوله ونصبه اي بالفعل ويكون نايب
الفاعل ضميرا عائدا على المبتدا وهو الرابط قوله فيمن زيد في التثنية والجمع فيقال
العمران زيد العمرو بعهما ورفقها عشرين العمرون زيد وافي رزقهم عشرين ويقال
نشا نخذه نيابة الجار والمجرور ا اشتغال العامل عن المعمول المراد بالعامل هنا ما يحول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)